

ويعد، يشرفني أن أنهي إلى علمكم أن جدول أعمال الدورة الاستثنائية قد تم تنميته، بموجب المرسوم رقم 2.11.555 بتاريخ 21 من شوال 1432 (20 سبتمبر 2011)، بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون المالية رقم 40.11 للسنة المالية 2012؛
 - مشروع قانون رقم 37.10 يقضي بتغيير وتنميط القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية في شأن حماية الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين فيما يخص جرائم الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ وغيرها؛
 - مشروع قانون رقم 16.11 يغير ويتم بموجبه القانون رقم 011.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث لنظام المعاشات المدنية والقانون رقم 013.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث لنظام المعاشات العسكرية.
- ولكل غاية مفيدة، تجدون صحبته نسخة من الجريدة الرسمية التي تم فيها نشر المرسوم المذكور.

وتقبلوا، السيد الرئيس المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام
رئيس الحكومة: عباس الفاسي.
كذلك توصلت رئاسة المجلس برسالة انضمام المستشار أحمد الكور إلى الفريق الاستقلالي، هذا نص الرسالة:

إلى

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: انضمام المستشار أحمد الكور إلى الفريق الاستقلالي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

ويعد، بناء على رسالة المستشار المحترم السيد أحمد الكور المؤرخة ب 9 غشت 2011، المودعة لدى ديوانكم بتاريخ 2011/08/15، والتي يؤكد فيها التحاقه بالفريق الاستقلالي ابتداء من تاريخ الرسالة، يشرفني أن أطلب منكم بناء على مقتضيات النظام الداخلي إدراج موضوع هذا الانضمام في أقرب اجتماع للمكتب وقراءتها في أقرب جلسة عمومية. وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

كذلك توصلت رئاسة المجلس برسالة طلب استقالة من فريق:

إلى

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: استقالة من الفريق.

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

ويعد، يشرفني أن أحيط سيادتكم علماً بأنني قدمت استقالتي من فريق الأصالة والمعاصرة ابتداء من تاريخ 2011/09/20، وعليه الرجاء العمل على إعلان هذه الاستقالة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء: المنصوري محمد، مستشار برلماني.

محضر الجلسة رقم 773

التاريخ: الأربعاء 22 شوال 1432 (21 سبتمبر 2011)

الرئاسة: المستشار السيد حسن بيجديكن، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.
التوقيت: خمس وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصين التشريعيين التاليين:

- مشروع قانون رقم 40.09 يتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، في إطار قراءة ثانية؛
- مشروع قانون رقم 47.09 يتعلق بالنجاعة الطاقية، في إطار قراءة ثانية.

المستشار السيد حسن بيجديكن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1. مشروع قانون رقم 40.09 يتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، المحال على المجلس من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية؛
 2. مشروع قانون رقم 47.09 يتعلق بالنجاعة الطاقية، المحال على المجلس من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.
- وقبل الشروع في دراسة هذين المشروعين، أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة المراسلات التي وردت على مكتب المجلس.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين برسالة من السيد رئيس الحكومة، هذا نصها:

من رئيس الحكومة

إلى

السيد محمد الشيخ بيد الله

رئيس مجلس المستشارين

الموضوع: تنميط جدول أعمال الدورة الاستثنائية للبرلمان.

المرجع: إرسالية عدد 39.30 بتاريخ 12 شوال 1432 (11 سبتمبر 2011).

سلام تام بوجود مولانا الإمام

ونسكتو عليه، هذا الشيء ما شي مقبول، ونحتاج على هذا الكلام. ماشي نحتاج على هذا الكلام؛ يقولوه هما مسؤولين، نحتاج على سكوت المجلس على هذا الكلام.

أتم، كسؤولين في هذا المجلس، اطلبوا فتح تحقيق قضائي، باش إلى كانوا بياعي الحشيش والبزناسة هنا، يتعرفوا أمام المغاربة ويتفضحوا أمام المغاربة، احنا داخلين في حقبة جديدة، داخلين في دينامية إصلاح كبيرة، ما يمكنش نسمحو بهاذ الكلام يدوز، وتحملوا مسؤوليتكم، السيد الرئيس. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للأخت الزوي.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

السيد الرئيس،

كلامي لن ينأى أو لن يبعد كثيرا عن ما قاله زميلي، ولكن ندد - نحن كذلك - رغم أنه الذي قال الكلام أو الكلام الذي قيل استثنى النقابات، فإنتي أرفض أن يعنت زملائي في مجلس المستشارين بهذه الصفات الدينية التي لا يقبلها أحد.

ثم لا بد أن نطلب من رئاسة المجلس أن تتحمل مسؤوليتها كاملة، لأن هناك أيدي خفية لإغلاق هذه المؤسسة أو لإسكات صوتها أو للتقزيم من حجمها، ولقد لامسنا هذا في جميع المفاوضات، والآن هناك طبخات تطبخ ضد هذا المجلس، هذا المجلس الذي أفتخر شخصيا بالانتماء إليه، لأنه حقق ما لم يقدر عليه آخرون، وناضل من واجهات أكثر تواجدا ميدانيا من كل من يدعي النضال في الساحات وفي الصالونات، ومن أراد أن يفصل قانونا معينا فيلغى بعيدا عن الدستور، فنحن في دولة دستور جديد، يضمن كرامة الإنسان، فإذا كانت لا تضمن كرامة مستشار برلماني، فكيف سنضمن كرامة باقي المواطنين؟

ثم إذا كنا نلقي الكلام على عواهنه ونحن نمثل (الأمة)، فكيف ستحمي هذه الأمة منا؟

ثم كذلك، لا بد أن نفتح تحقيقا ومتابعة لكل من تطرق إلى هذا الموضوع، ولا بد أن نحصل على الشريط المسجل، وقد قيل هذا الكلام - للأسف - في حضور وزير الداخلية، لذا نطلب منه هو كذلك أن يفتح تحقيقا فيها، من منا يبيع الحشيش يجب أن يقدم للمحاكمة، لأن الدستور الآن رفع الحصانات، ماذا يوقف من يعرف أن هناك حشاشين أو من اشترى الدم أو غير ذلك؟ وللأسف أنهم حزيون، والأحزاب هي التي اتفقت على القانون.

إذن لماذا يتروكون القنوات، ثم يلغون مجموعة من الإكراهات على هذا المجلس؟ هذا المجلس به مناضلون شرفاء، ونحن معززون باتمئنا إليه، ونحن لا يمكن أن نقبل بالتنقيص من مواطنتنا، فالمواطنة هي شرط أساسي، ولا

شكرا السيد الرئيس، لكم الكلمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نشرع الآن في الدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 40.09 ورقم 47.06 يتعلق الأول بالمكتب الوطني للماء الصالح للشرب والثاني بالنجاعة الطافية. الكلمة للحكومة. الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الرئيس،

أحيطكم علما بأمر على درجة كبيرة من الخطورة، يهكم ويهنا جميعا، وبهم هذا المجلس، مجلس المستشارين.

على بعد أمتار قليلة من هذا المكان، هنا في مجلس النواب، وبالضبط في القاعة التي تحتضن اجتماعات لجنة الداخلية، وبمناسبة مناقشة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، تم التعبير عن مواقف لا يمكن السكوت عليها، من قبيل أن مجلس المستشارين يحتضن بياعي الحشيش والمفسدين وشراء الدم، هاذ الشيء كله في سياق مناقشة ما يرتبط بإمكانية أو عدم إمكانية تقديم السادة المستشارين لاستقلاليتهم بالنسبة لمن يرغب في الترشح للانتخابات المقبلة.

احنا، يهمني شخصيا، وبهم الفريق الذي أتكلم باسمه أن ندد بهذا المستوى الوضع من الكلام. أنا ما يشرفنيش نكون في مجلس ديال بياعي الحشيش. إلى كانوا فيه بياعي الحشيش فلتحرك الحكومة مسطرة فتح تحقيق قضائي.

أنا ما يشرفنيش نكون في واحد المجلس فيه بياعي الحشيش وفيه اللي كيشربو الدم وفيه المفسدين، أنا كرشي - والحمد لله - نظيفة، وأتحدى أيا كان يثبت بأنه كين بياعي الحشيش في هذا المجلس أو إطلاق الكلام عن عواهنه وبشكل عام ومطلق.

احنا ما فاسدينش أسيدي، احنا ما بياعينش الحشيش، احنا مواطنين شرفاء أحرار، ما يشرفناش نسمعو هذا الكلام ونسكتو عليه، وبالتالي نطلب منكم، كرئيس لهذه الجلسة، تسجلوا خطورة هذا الكلام وتحمّلوا مسؤوليتكم، كرئيس لهذه الجلسة، من أجل أن تطلبوا من الحكومة تفتح تحقيق قضائي، لأنه إلى كان في وسطنا بياعي الحشيش يقدموهم للقضاء، احنا تنبئو دولة الحق والقانون، أما يتقال هاذ الكلام وتنصرف كأن شيئا لم يقع، احنا ما قبلوش هاذ الكلام، ونشجب أن يكون نقاش سياسي قد انحدر إلى هذا المستوى.

بغيت نسجل هاذ الكلام باش أنه إلى خطورة الانسياق وراء ترويج خطابات مخادعة، يمكن يكون فيها جزء من الحقيقة، أنا ما شي في موقع ديال إصدار أحكام، أنا ما شي قاضي، ولكن يتقال كلام من هاذ النوع

الحشيش، وإلى كيصروا على استعمال المال الحرام، زعما هذيك زاوية، مجلس النواب زاوية، فيها غير الصالحين، فيها غير اللي صالح تم، ونحن نعرف أغلبهم كيف يصلون إلى قبة البرلمان، وسيكون لنا موضوع في هذا الإطار على مستوى الإعلام. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي أفرياط، الكلمة للسي المفيد.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس.

أنا بدوري أضم صوتي، باسم فريق التجمع الدستوري الموحد، إلى صوت زملائي الذين ينددون بهذا القول الذي يندى له الجبين. من هذا المنطلق، السيد الرئيس، واحنا متأكدين أن السيد الرئيس غادي يفتح تحقيق في هذه الأقوال اللي تقالت في لجنة ديال الداخلية ديال مجلس النواب، واللي كطلبو هو معاقبة الناس اللي فاهوا بهذا الكلام الذي يندى له الجبين ولا يشرف مجلسنا الموقر. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. احنا - فيما يخص المكتب - غادي نظرحو هذا الموضوع في الاجتماع المقبل، إن شاء الله، والكلمة غادي يقولها المكتب في هذا الشأن. شكرا للجميع. الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة أمينة بنخضراء، وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني ويسعدني أن أقف مجددا أمام مجلسكم الموقر لتقديم مشروع قانون 40.09 المتعلق بالمكتب الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء والقانون رقم 47.09 الذي كيتعلق بالنجاعة الطاقية في إطار قراءة ثانية، والذين سبق لمجلسكم الموقر أن تدارسهما وصادق عليهما. وأود، في البداية، أن أتقدم إلى كافة أعضاء اللجنة الموقرة بالشكر على تعاونهم وأن أؤكد لهم المتفاني وبروح المسؤولية والجدية التي لمسناها فيهم خلال اشتغالنا معهم في إطار مناقشة هذين المشروعين.

ويندرج هذان المشروعان في إطار التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، وفي إطار برنامج عمل الحكومة، كما يندرج كذلك في إطار تنفيذ الإستراتيجية الطاقية الوطنية، التي عملت وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة على بلورتها بتشاور مع جميع

يمكن لأحد أن يمنعنا من الترشيح أو من عدمه، ولكن نحن عازمون على أن نذهب بالمغرب إلى الأمام بدستور جديد، بديمقراطية كبيرة، ولا تقبل ولن تقبل مقص التفاصيل الشخصية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. سنطرح هذا الموضوع، إن شاء الله، في...

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة، كباقي زملائي، بلغ إلى علمي أنه أثناء مناقشة القانون التنظيمي لمجلس النواب، نحن لا نتهرب من النقد، لكن لن نقبل المساس بسمعنا ونحن مناضلون أوفياء أولا لشهدائنا الذين قضوا من أجل أن يعيش المغاربة ديمقراطية حقيقية.

ونحن نعلم، لقد قلنا هاته المسألة أمام وزير الداخلية منذ أسبوع، قلنا له كيف.. أنا أستغرب أنه في بعض الأحيان كقلب جيوي ليديروا لي شي طرف ديال الحشيش حتى أنا في جببي، قلنا له هكذا لأنه أقرأ في الجرائد أن البرلمانين بزناصة ديال الحشيش، إلى غير ذلك.

أنا أقول، أولا، هناك دستور يحكمنا جميعا، هاذيك مؤسسة وهاذي مؤسسة، إلى ابغاو يدافعوا على روسهم، من حقهم، من حقهم يناقشوا كيف ابغاو القانون التنظيمي لمجلس النواب، ولكن أنا أقول بأن رؤساء الفرق ديال الأغلبية اللي كيتفاوضوا وكيتناقشوا خصهم يوقفوا على هاذ القضية، ماشي يوقفوا على أننا خصنا نتوافقو وما ناقشوش في مجلس المستشارين القضايا المتعلقة بالقانون التنظيمي.

أول حاجة اللي خصهم يوقفوا عليها هي هاذ المسألة، اللي عندو شي حاجة يجيدها، واحنا طبعا لنا كامل الجراة، وقولها من أعلى هذا المنبر وإبان نقاشاتنا داخل اللجان. وللأسف، أنا قلنا غير أول البارح ملي كنا ناقش الملاحظة المستقلة، قلنا بأن هناك خطاب جديد اللي كينبغي يبين بأن عباد الله في المغرب راه كلهم كيف كيف.

فعلا، كايين الاستعمال ديال المال الحرام، كايين التزوير، وكايين أيضا.. وهاذ الشيء كان من قبل، ويمكن كان بشكل أقل في الفترة الأخيرة، ولكن هذا لا يعني.. لن نسمح لأي أحد أن يחדش في صورة هذا المجلس، وأنا أيضا كمشؤول أيضا في مكتب المجلس سأعمل على طرح هاته المسألة في جدول الأعمال المقبل، وأن تتخذ الإجراءات الكفيلة برد الاعتبار. اللي عندو شي واحد أو عارف شي واحد يمشي للقضاء، لأن ما نسمحش لراسي حتى أنا نقول أنا، أنا راه أكليت العصا في الكوميسيرات، ماشي بحال واحد اللي غا جا ووصل إلى هنا، احنا راه تعلقنا، راه ماشي غير واحد غير هذا..

لذلك، أنا مانسمحش لشي واحد أنه يجي يقول راه فيه بزناصة ديال

أن يحظيا بمصادقتكم بالمجلس الموقر، حتى تتمكن من رح الرهان ورفع التحديات التي تواجهها بلادنا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية المنشودة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن نمر لمقرر اللجنة.. وزع (التقرير)، إذن أفتح باب المناقشة فيما يخص المشروعين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فرق الأغلبية، عشر دقائق أسدي.

المستشار السيد محمد المفيد:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أدخل باسم فرق الأغلبية لمناقشة المشاريع الجاهزة في هذه الدورة الاستثنائية، ويتعلق الأمر بمشروع قانون رقم 40.09 يتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، في إطار قراءة ثانية، ومشروع قانون رقم 47.09 يتعلق بالنجاعة الطاقية، في إطار قراءة ثانية كذلك، حيث سبق لمجلسنا الموقر أن ناقش هذين المشروعين بكيفية مستفيضة وأدخل عليها العديد من التعديلات، و اليوم لا يسعنا إلا أن نركي تعديلات زملائنا في مجلس النواب، التي كانت أغلبها في إعادة صياغة بعض الجمل والعبارات في هذين النصين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

زملائي المستشارون،

إن ورش الطاقة واعد في بلادنا، وبالتالي فإن مشروع قانون حول النجاعة الطاقية يهدف إلى تنفيذ ما اتفق عليه كافة المتدخلين والفاعلين في إطار الإستراتيجية الطاقية الوطنية وبما التزمت به الحكومة بتوجيهات ملكية سامية، حيث يأتي هذا القانون لبلورتها من خلال إعداد ترسانة قانونية مواكبة لهذا العمل في أفق مواجهة التحديات المستقبلية التي تعترض قطاع الطاقة في بلادنا، والمرتبطة بالأساس في الطلب المتزايد لهذه المادة الحيوية.

إن الورش الطاقية الذي فتحته بلادنا، إخواني المستشارون، عزز حضور بلادنا في المنتديات والمحافل الدولية، وأصبحت جميع دول العالم تتحدث اليوم عن التحدي المغربي الذي رفعه من أجل البحث عن الطاقات الخضراء وعن الجراة المغربية في تحقيق هذا المبتغى بفعل برامج ومخططات مضبوطة وواقعية، محددة في الزمان والمكان.

المتدخلين والفاعلين.

ويهدف مشروع القانون رقم 40.09 المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب إلى تحديث المرافق العامة للدولة، ومن بينها الماء والكهرباء، وتديرهما تديرا عقلانيا من خلال اعتماد محطات عمل ملائمة، تتوخى تقوية القدرات الإنتاجية وتحسين شبكة النقل والتوزيع.

وسيسمح جمع أنشطة المكتب الوطني للكهرباء وأنشطة المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بتوحيد الاستراتيجيات الوطنية والرؤية المستقبلية لهذين القطاعين الحيويين والمتكاملين.

ويشكل جمع أنشطة المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب مرحلة مهمة وضرورية للشروع في مسلسل إعادة تنظيم أنشطة إنتاج الكهرباء والماء الصالح للشرب ونقلها وتوزيعها وتسويقها في أحسن الظروف جودة وكلفة، وذلك في إطار الحكامة الجيدة المنشودة.

ويهدف المشروع الثاني 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية إلى:

- الرفع من النجاعة الطاقية عند استعمال موارد الطاقة وتفاذي التبذير والتخفيف من عبء تكلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني والمساهمة في التنمية المستدامة وإدماج تقنية النجاعة الطاقية بشكل مستدام على مستوى جميع برامج التنمية القطاعية وخضوع الأجهزة والتجهيزات المستعملة للطاقة والمعروضة للبيع فوق التراب الوطني لمبادئ الأداء الطاقية الأدنى وتحديد قواعد الأداء الطاقية للمباني وإدماج التدابير والآليات الهادفة إلى تخفيف استهلاك الطاقة، ولاسيما في مجال توزيع الطاقة الكهربائية والإنارة العمومية والنقل العمومي الحضري؛

- تأهيل مقاولات الخدمات الطاقية لإجراء الدراسات التي تهدف إلى اقتصاد استهلاك الطاقة وتأهيل التجهيزات والمنشآت الطاقية:

- إنجاز دراسة التأثير الطاقية؛

- الافتتاح الطاقية الإلزامي للمقاولات؛

- إحداث هيئة مراقبة تقنية لمعاينة وإثبات التقيد بالأداء الطاقية ومقتضيات الافتتاح الطاقية وتعيين من يكلف بمعاينة المخالفات لهذا القانون.

والجدير بالذكر كذلك أن هذين المشروعين قد عرفا إدخال تعديلات على بعض مقتضياتها من طرف السيدات والسادة النواب المحترمين، وقد تم التعامل مع هذه التعديلات بشكل إيجابي، كما أن هذه التعديلات لم تمس جوهر النصين الأصليين ولا بنيتهما، بل تهدف أساسا إلى تحسين وتنقيح الصياغة القانونية للنصين، وذلك من خلال الحفاظ على وحدة المصطلحات والمفاهيم المستعملة في النص وضبط وتدقيق بعض التعريفات والمصطلحات لرفع اللبس والتأويل.

تلتم كانت، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أهم الخطوط العريضة للمشروعين المعروضين على أنظاركم، آمله

سواء من حيث الجودة أو السعر وتوخي بلوغ نتائج أفضل على المستويين الصناعي والمالي وتقليص تكاليف التدبير في ظل الإستراتيجية الجديدة التي يعتمدها المغرب في هذا المجال.

وهنا غادي ندير، السيدة الوزيرة، واحد القوس على أنه كما درنا، في فريق الأصالة والمعاصرة، واحد السؤال شفوي آني فيما يخص مشكل الماء في العالم القروي، بالخصوص في العالم القروي وفي الجماعات اللي هي بحال العالم القروي، الجماعات الصغيرة اللي فيها 25.000، 35.000، 40.000. بالضرورة غادي يوصلكم أن على الصعيد الوطني، الآن، اليوم، كين يوميا مسيرات ديال الساكدة كل نهار، في الحوز، في ورزازات، في تغير، في واحد العدد ديال المناطق، كين مسيرات يومية ديال المواطنين، والطلب الوحيد ديال المواطنين هو الماء، ها (ONEP) كتوصل لهم الماء، كندير واحد المجهود كبير جبار فيما يخص الاستثمار، فيما يخص واحد العدد ديال المسائل، الناس كيوصل لهم الماء، ولكن فين كين المشكل؟ في الربط، في ذوك (Les taxes riveraines) اللي تطلبوا للناس.

راه ما يمكنشاي مثلا تمشي للبادية، في المغرب كامل راه كين واحد الناس.. الجماعات المحلية والسلطات المحلية والمكتب الوطني في جميع أنحاء المغرب، ذيك الجماعات الشبه قروية والعالم القروي، أنهم كيعيشوا واحد الضغط خطير في هاذ الوقت لأن ما كيطلبوش شي حاجة أخرى، وكين أيادي خفية الآن التي تريد أن تعبت بأمن البلد، إذن كين واحد العدد ديال الاتجاهات ديال الأحزاب اللي عدمية، اللي الشغل الشاغل ديالها هو تنوض هاذ النعرات هاذو ديال السكان في جميع أنحاء المغرب، مطالبين بالماء الصالح للشرب، راه ما كيطلبوش (le caviar) أو كيطلبوا شي حاجة، كيطلبوا قطرة ماء، جعنة ماء، احنا كمغرب ما يمكنش تقول له: "باش نعطيك الماء، أجي خلص لي مليون في (taxe riveraine) " وهو عندو دار (en pisé) ديال التراب كتسوى 600 ألف فرنك. راه لا يمكن، احنا راه كنديرو اجتماعات يومية في هذا الموضوع، وكتقولو لهم أودي راه هاذ التعريفه راه اشكون اللي كيديرها؟ تيديرها المرسوم ديال الوزير الأول، هو اللي تيدير التعريفه ديال الربط وديال التسعيرة"، ولكن هاذ الهضرة المغاربة ما باقيش يتصنتوا لهاذ الهضرة، وبالتالي كتنماو وأنت في هاذ الوزارة، راه كان تدار واحد 10 سنين هاذي واحد المحاولة كبيرة جدا اللي كان دارها المرحوم مزيان بلفقيه، لأنه نقص 50% فيما يخص هاذ التعريفه ديال الربط، كانت كتكون مليون، 2 مليون، تنماو تخلي (La trace) ديبالك أنت في هاذ الوزارة، لأن المغاربة في قضية الماء اللي هو مسألة مشروعة، ما كيطلبش منك شي حاجة أخرى، أشنو يمكن لك تقول لهاذ المواطن اللي دابا خرج كيز بالحجر، كيقول: "اعطيني الماء"، الجعبة احدها، وتقول له: "باش ندخل لك الكوتور اعطيني 10.000 درهم، مليون ونصف"، مليون ونصف والدار دبالو كتسوى 600 ألف فرنك، كيف غادي يدير لها؟

وموازاة مع هذه البرامج الطموحة، فإن بلادنا - من خلال هذا المشروع - وقعت وبالأحرف الأولى على ميثاق النجاعة الطاقية، الذي يهدف أساسا إلى مواجحة الإكراهات التي تعيشها بلادنا في هذه المادة الحيوية.

السيد الرئيس،

بخصوص مشروع قانون 40.09 المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، في إطار قراءة ثانية، فإنها مناسبة لكي نتمن فيها الاستثمارات الضخمة والمهمة التي قام بها المكتبان الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء في سبيل تعميم هذين المرفقين الحيويين على السكان، خصوصا في المناطق النائية والعميقة للمملكة، حيث تصل اليوم إلى حوالي 90%، وهي حصيلة جد إيجابية، لا بد أن ننوه بها، مطالبين المؤسسة الجديدة إلى تعميم هذه الشبكة لتصل إلى 100% ويستفيد منها المغاربة جميعهم، ذلك أن مخططات وبرامج الحكومة في مجال تدبير قطاع الماء والكهرباء تستلزم اليوم تجميع مجهودات المكتبين في مكتب وطني واحد، يوحد الإستراتيجية الوطنية لهذين المرفقين من أجل تدبير أحسن يهدف تقوية القدرات الإنتاجية وتحسين وضعية شبكات النقل والتوزيع الخاصة بهما.

إنها أحد الأسباب الرئيسية لتنزيل هذا المشروع، وعليه فإننا، في فرق الأغلبية، لا يمكننا إلا أن نكون مع أهداف ومرامي هذين المشروعين، وبالتالي سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 47.09 الذي يتعلق بالنجاعة الطاقية ومشروع قانون 40.09 يتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في إطار قراءة ثانية.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لأحد المستشارين عن فرق المعارضة.

المستشار السيد أحمد التوزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في إطار مناقشة مشروع قانون في إطار قراءة ثانية، الأول يتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والثاني بالنجاعة الطاقية.

بالنسبة لمشروع قانون رقم 40.09 يتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، جاء هذا المشروع من أجل تجميع أنشطة المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، في أفق إعادة تنظيم أنشطة إنتاج الكهرباء والماء الصالح للشرب ونقلها وتوزيعها وتسويقها من أجل الاستجابة لضرورة ضمان تزويد البلاد بها في أحسن الظروف،

ومتطلبات النجاعة الطاقية وعلى دراسات التأثير الطاقى والافتتاح الطاقى والإلزامى والحراسة التقنية.

كما يتوخى هذا القانون إدماج تقنية النجاعة الطاقية بشكل مستدام على جميع برامج التنمية القطاعية وتشجيع المقاولات الصناعية على ترشيد استعمال الطاقة وتعميم الافتتاحات الطاقية وإحداث مدونة النجاعة الطاقية الخاصة بمختلف القطاعات ودعم وتطوير سخانات الماء الشمسية وتعميم استعمال المصايح ذات الاستهلاك المنخفض والتجهيزات الملائمة على مستوى الإنارة العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

إن ثقل الفاتورة الطاقية على الميزانية العامة للدولة، وأمام النمو المتزايد الطلب على الطاقة أصبح يفرض - أكثر من أي وقت مضى - تطبيق سياسة طموحة في مجال النجاعة الطاقية، تهدف إلى تقوية العرض والتحكم في الاستهلاك.

ومن منطلق حرصنا على المساهمة في كل المشاريع والمبادرات الرامية إلى الدفع بعملية التنمية، فإننا، في فريق الأصالة والمعاصرة، وانسجاما مع موقفنا بمناسبة مناقشة المشروع داخل اللجنة، فإننا سنصوت بالإيجاب عليها. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لأحد السادة المستشارين عن الفريق الفيدرالي.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

يشرفني أن أتناول الكلمة، باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، بمناسبة مناقشة مشروع قانون 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

السيدة الوزيرة،

يلعب قطاع الطاقة، ولعب، دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح من بين عوامل الإنتاج التي تحدد بشكل كبير مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأمام تزايد الاستهلاك الوطني من الطاقة، اتجهت الأنظار والتحكم في الطلب والاستعمال العقلاني للطاقة، كما عملت عدة دول على خلق بدائل لاقتصاد الطاقة الكهربائية، أهمها تطوير استعمال الطاقات المتجددة، وذلك لتلبية الحاجيات الطاقية في أحسن الشروط من ناحية الكلفة والأمن.

ويعتبر المشروع المغربي للطاقة الشمسية محركا حقيقيا للنمو، يساير الالتزامات الدولية للمغرب في مجال الحفاظ على البيئة، حيث إن هذا المشروع الطموح والواقعي يسعى إلى أن يكون أداة للتنمية الاقتصادية

إذن ففتح هاذ القوس، السيدة الوزيرة، بأش يمكن تتدخلي على مستوى الحكومة بأش يمكن الوزير الأول وأتم - كحكومة - تراجعوا هاذ المعايير، تعرفوا أن الماء ما فيه بيع وشراء، يديروا.. تنماو في هاذ الدمج ديال المكتبين أن هاذ العدوى ديال المكتب الوطني للكهرباء أن تصل إلى المكتب الوطني للماء، لأن في العالم القروي ذوك الناس ما كيجشوش بالضوء، لأن مول الضوء كيروشني الضوء، ما تقولش له: "باش نجيب لك الضوء اعطيني مليون أو اعطيني 10 ملايين"، ما يكشش يقول هاذ الشئ، كيمكن يزيدوها في (la consommation)، ولكن ما يكششاي يقول له: "اعطيني مليون، مليون ونصف" في البادية الفقيرة التي لا تملك شيئا، ونطلب له بأش يمكن يدخل هاذ الماء..

تنماو أن هاذ المسألة تخليها في التاريخ على أن المغاربة ما كيطلبوش شي حاجة، الماء ما فيه سياسة، الماء ما فيه فلوس لأن المغرب عندو (la caisse de compensation)، عندو واحد العدد ديال المسائل ونحرمو المواطن من الماء، ويمكن لك تسولي في جميع مناطق المغرب، يوميا المظاهرات، يوميا الناس كيجشوشوا في هاذ المشكل الكبير جدا، الناس تطلبوا جفمة ديال الماء، ومن حق الحكومة ومن حق المغرب بأش يعطيهم هاذ الجفمة ديال الماء. هذا قوس.

إنما بقدر ما نتمن بادرة تجميع المؤسستين (تنماو أن هذا التجميع يؤدي إلى هاذ المسألة) وتقوية صلاحياتهما، بقدر ما نؤكد على ضرورة ضمان احترام المؤسسة الجديدة للالتزامات المتعاقد بشأنها في مجال الإنتاج والتوزيع وضرورة دعم هذه المؤسسة الجديدة لضمان استمرارية الخدمة العمومية وترشيد استعمال هاتين المادتين الحيويتين في إطار المحافظة على البيئة وكذلك ضمان التناسق في التخطيط وبرمجة المشاريع وتوحيد الإستراتيجية الوطنية في هاذين المجالين الرئيسيين المتداخلين ووضع مقاربة تموية شمولية، تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة لقطاعي الكهرباء والماء، وكل ذلك من أجل خلق مؤسسة قوية قادرة على النهوض بهاذين القطاعين الحيويين وجلب الرأسمال الخارجي.

من جهة أخرى، وفي سياق عملية الدمج بين هاتين المؤسستين، نطالب الحكومة بضرورة الوفاء بالتزاماتها بشأن مصير المستخدمين الذين عبروا بوسائل مختلفة عن توجسهم من هذا المشروع. ومن هذا المنبر، نؤكد، في فريق الأصالة والمعاصرة، على ضرورة الإسراع بإخراج النظام الأساسي للمستخدمين في أقرب الآجال وضمانه لعدم حدوث أي تراجع قد يمس أوضاعهم الاجتماعية أو المهنية.

أما بخصوص مشروع القانون رقم 47.09 الذي يتعلق بالنجاعة الطاقية، فهو مشروع يهدف إلى الرفع من النجاعة الطاقية وحسن استعمال وترشيد موارد الطاقة والتخفيف من عبء وتكلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني وعلى المالية العمومية للدولة بما يساهم في التنمية المستدامة ببلادنا.

ويرتكز تطبيق هذا القانون بالأساس على مبادئ الأداء الطاقى

- الوسط القروي: 6,1 مليار درهم؛
- التطهير السائل: 6,8 مليار درهم.

ويتضح من كل ذلك أن مشروع القانون الذي بين أيدينا - في قراءة ثانية - مهم مؤسستين عموميتين من أهم المؤسسات العمومية على مستوى الاستثمار العمومي، والذي من المتوقع أن يصل خلال سنة 2011 إلى 160 مليار درهم.

لذلك، فإننا في الفريق الفيدرالي تعاطينا بشكل إيجابي مع هذا المشروع، مؤكداً على ضرورة الاعتناء بالعنصر البشري وإخراج النظام الأساسي في أسرع وقت بتوافق مع الشركاء الاجتماعيين ودمج مؤسسة الأعمال الاجتماعية لتحسين وتقوية خدماتها والاعتناء بالأوضاع الاجتماعية للمستخدمين داخل هذه المؤسسة الجديدة. شكراً على انتباهكم، شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

نتنقل للتصويت على المواد المحالة من مجلس النواب، في إطار قراءة ثانية، بالنسبة لقانون رقم 40.09 المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب:

أعرض الديباجة للتصويت: = الإجماع؛

المادة 1: = الإجماع؛

المادة 2: = الإجماع؛

المادة 4: = الإجماع؛

المادة 5: = إجماع؛

المادة 6: = إجماع؛

المادة 7: = إجماع؛

المادة 8: = إجماع؛

المادة 10: = إجماع؛

المادة 11: = إجماع؛

المادة 12: = إجماع؛

المادة 13: = إجماع؛

المادة 14: = إجماع؛

المادة 16: = إجماع؛

المادة 17: = إجماع؛

المادة 19: = إجماع؛

المادة 20: = إجماع.

أعرض المشروع برمته للتصويت: = إجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 40.09 يتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

ولتسريع وتيرة التنمية البشرية، إذ سيمكن من اقتصاد مليون طن سنويا من المحروقات والحفاظ على البيئة عبر تجنب انبعاث 3,7 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة.

كما أن هذا المشروع يأتي في سياق دولي يتميز بنمو سريع لإنتاج الطاقة الشمسية والهوائية، والتي تسجل وتيرة نمو تصل إلى 22% في المتوسط منذ سنة 1996.

واليوم، ها نحن أمام مشروع قانون يهدف إلى الرفع من النجاعة الطاقية عند استعمال موارد الطاقة وتفايدي التبذير والتخفيف من عبء تكلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني. وإننا إذ نصوت بالإيجاب على هذا المشروع، فإننا ننبه الحكومة لضرورة تهيء كل التدابير والوسائل المتاحة لإنجاح هذا المشروع الطموح.

أما فيما يخص مشروع قانون 40.09 المتعلق بدمج المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، فقد تميزت سنة 2009 بمصادقة المجلس الوزاري المنعقد يوم 26 نونبر على هذا المشروع والهادف إلى دمج المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب في مؤسسة عمومية واحدة تحت اسم "المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب"، حيث يهدف هذا المشروع، والذي يشكل مرحلة سابقة وهامة في مسلسل إعادة التنظيم لقطاع الإنتاج والنقل والتوزيع والتسويق للماء الصالح للشرب والكهرباء من أجل ضمان أحسن الظروف لتزويد البلاد من هاتين المادتين الحيويتين من حيث الجودة والتكلفة.

وموازة مع إدماج المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، أطلقت استشارات قانونية خلال سنة 2010 من أجل تحديد مخطط وطني لتقنين قطاع الكهرباء، وتكمن أهمية مشروع القانون رقم 40.09 في حجم الاستثمارات التي يقوم بها كل من المكتب الوطني للكهرباء، حيث بلغت سنة 2009 مبلغ 6,55 مليار درهم، و17,21 مليار درهم خلال سنتي 2010 و2011، كما أنه خلال سنة 2009 بلغ البرنامج الاستثماري المنجز من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب 3,75 مليار درهم و12,8 مليار درهم في إطار عقد البرنامج المبرم مع الدولة للفترة 2008-2010، ويهدف إلى:

- ضمان ديمومة وحماية وتقوية البنيات التحتية للماء الصالح للشرب بالوسط الحضري: 5,8 مليار درهم؛

- تعميم التزود بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي: 4,1 مليار درهم؛

- دعم تدخل فعال للمكتب في قطاع تطهير السائل: 3 مليار درهم.

كما أننا نجد أن عقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب للفترة الممتدة بين 2011 و2015 يتضمن برنامجاً استثمارياً طموحاً بمبلغ 26 مليار درهم، موزعة على الشكل التالي:

- الوسط الحضري: 13,09 مليار؛

نتقل للتصويت على المواد المحالة من مجلس النواب، في إطار قراءة ثانية، بالنسبة لمشروع قانون رقم 47.09 يتعلق بالنجاعة الطاقية: أعرض الديباجة للتصويت: إجماع؛

المادة 1: = إجماع؛

المادة 4: = إجماع؛

المادة 6: = إجماع؛

المادة 7: = إجماع؛

المادة 8: = إجماع؛

المادة 10: = إجماع؛

المادة 11: = إجماع؛

المادة 12: = إجماع؛

المادة 13: = إجماع؛

المادة 14: = إجماع؛

المادة 15: = إجماع؛

المادة 16: = إجماع؛

المادة 17: = إجماع؛

المادة 18: = إجماع؛

المادة 21: = إجماع؛

المادة 22: = إجماع؛

المادة 23: = إجماع؛

المادة 24: = إجماع؛

المادة 25: = إجماع؛

المادة 27: = إجماع؛

المادة 28: = إجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: = إجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 47.09 يتعلق بالنجاعة الطاقية.

شكرا للجميع، ورفعت الجلسة.